

تونس في 27 أفريل 2018

عدد 52 / 2018

بلاغ إلى الزملاء الصيادلة

لقد شارك المكتب الوطني للنقابة التونسية لأصحاب الصيدليات الخاصة منذ إنتخابه في جلسات عمل في وزارة الصحة ضمن لجنة تتكون من كافة المتدخلين في القطاع كانت الغاية منها مراجعة شاملة للقطاع و تحديثه و تغيير القوانين البالية بقوانين جديدة تتناغم مع متطلبات العصر و الصيدلة الحديثة .

و قد كانت مشاركة النقابة ببناءة إذ قدمت عديد المقترحات التي كان من شأنها أن تنهض بقطاع الصيدلة و الصحة و أن تقدم حلول جذرية شاملة للمشاكل التي يتخبط فيها القطاع، لكن، و للأسف الشديد و خلال الجلسة الاخيرة للجنة المنعقدة يوم 24 أفريل 2018 وقع إنقلاب مفاجيء على الأهداف و التمشي اللذين وقع الاتفاق عليهما و ذلك في محاولة لتحريف مسارها و جعلها تعنى حصريا بمراجعة الامر ع-1206دد لسنة 92 المتعلق باحداث الصيدليات و هو المطلب الوحيد و الاوحد للصيادلة المنتمين للقطاعات الاخرى. حدث ذلك بطريقة مستعجلة و تعسفية خلناها قد إندثرت منذ زمان.

إن المكتب الوطني للنقابة يرفض أن يكون شاهد زور أو أن يشارك في مسرحية الغرض منها التمويه لتمير مشاريع قوانين هدفها الوحيد هو الاستجابة لمطالب مجموعات عدد منها لا يحظى بأي تمثيلية و تسعى فقط لتحقيق أهداف شخصية على حساب قطاع الصيدليات الخاصة دون مراعاة أي ضوابط أو منطق.

إن هذا الامر من شأنه أن يلحق ضررا بالغا بقطاع الصيدليات الخاصة لا يمكن تداركه لذلك فقد قرر المكتب الوطني للنقابة الانسحاب من هذه اللجنة و عدم المشاركة في أعمالها طالما لم يقع تصحيح مسارها و الرجوع الى الثوابت التي قامت عليها و التي وقع الاتفاق حولها. هذا و قد انعقدت اللجنة الوطنية للنقابة يوم 26 أفريل 2018 للرد على هذه التطورات الخطيرة و قد فوضت المكتب الوطني للدعوة لجلسة عامة خارقة للعادة سيقع تحديد موعدها لاحقا و إعلام جميع الصيادلة بذلك، كما قررت القيام بإجراءات إحترازية للتصدي لهذه التجاوزات.

هذا و يطلب المكتب الوطني من جميع الزملاء الاستعداد للدفاع على مهنتهم و الوقوف صفا واحدا وراء نقابتهم.

عن المكتب الوطني للنقابة التونسية لأصحاب الصيدليات الخاصة

